Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

الموازنة العامة العراقية في ظل تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على معدلات البطالة بعد عام 2003

م.م. مصطفى حميد كزار
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
mustafa.hameed.kzar@gmil.com

Published:28/3/2019 Accepted : 21/5/2019 Received :August / 2020

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

مستخلص البحث:

هدف الباحث الى القاء الضوء على الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2018) التي تواجه تحديات الفساد الاداري والمالي، بالاضافة الى تقلبات اسعار النفط، الذي افرز تداعيات ومشاكل عديدة عانت وستعاني منها الحكومة العراقية في عملية اعداد الموازنة العامة للدولة، وانعكس على ضعف اسهام القطاعين الزراعي والصناعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى واهمالها كلياً، لذا اصبح النفط يعد المورد الرئيسي في تمويل موازنة العراق بعد عام 2003، وتأثير ذلك على معدلات البطالة في العراق التي سجلت معدلات متذبذبة ثم ارتفعت خلال المدة (2012-2018). لتحقيق ذلك تم تبني الاسلوب الاستقرائي وباستخدام التحليل النظري والوصفي.

ليتوصل الى ان انخفاض اسعار النفط عالمياً له اثاره السلبية على اقتصاد العراق بعد هبوطه الى ادنى المستويات ليسجل سعر البرميل مستويات متدنية مسبباً ازمة في مصادر التمويل للبلاد ، مما اضطر العراق اللجوء الى سياسة التقشف المستمرة ما بين عام (2014 - 2018)، علماً ان موازنة عام (2014) لم يتم اقرارها رسمياً في البلاد واستمرت الازمة التقشفية لعام (2019)، وتأثيرها على المواطن العراقي البسيط واتخاذ سلسلة من الاجراءات التقشفية منها ايقاف التعيينات في دوائر الدولة والبعثات الدراسية والدورات الخارجية التطويرية لموظفي الدولة بداعي قلة الايرادات وعجز الموازنة دفع بالحكومة اللجوء الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودول اخرى وبشروط اقتصادية مجحفة جعلت من اقتصاد العراق تابع لهيمنة الدول الاجنبية وعرض للديون الخارجية على المدى البعيد ادت الى تزايد المشاكل الاقتصادية منها مشكلة البطالة من خلال ضغط النفقات مع تفاقم مظاهر الفساد الاقتصادي بكل اشكاله في كافة دوائر الدولة وعدم الاستفادة من الايرادات المتحققة للموازنات المالية للسنوات السابقة. يقترح الباحث من اجل اعداد موازنة مالية مستقرة تضمن سيادة العراق من خلال ضرورة محاربة الفساد و تفعيل مصادر غير نفطية في تمويل الموازنة العامة، بتطوير ودعم القطاعات الاقتصادية الاخرى، واصلاح النظام الضريبي ودور الاستثمار الاجنبي في العراق بشروط اقتصادية تحقق المنفعة العامة.

المصطلحات الرئيسة للبحث: الموازنة العامة، البطالة، الفساد الاداري والمالي، اسعار النفط، العمال النشطين اقتصادياً، القطاع الانتاجي.

المقدمة

تلعب الموازنة العامة في العراق دوراً اساسياً في تجسيد فلسفة السلطة الاقتصادية، والعمل على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد. حيث يمتلك العراق من الموارد البشرية والمادية التي تساهم في دعم الموازنة العامة للدولة، غير ان الموازنة العامة العراقية بعد عام 2003 اعتمدت على القطاع النفطي واهمال بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، جعل الموازنة معرضة للعديد من المشاكل نتيجة تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية وما يرافقها من فساد مالي واداري، مما انعكست بشكل واضح على المجتمع العراقي في فرض سياسة التقشف المالي وتفاقم العديد من المشاكل الاقتصادية من بينها مشكلة البطالة على المدى الحالي والبعيد وتبعاتها الاقتصادية ، نتيجة الشروط الاقتصادية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

اهمية البحث: تتجلى اهمية البحث في تناول الموازنة العامة وتأثيرات انخفاض اسعار النفط والفساد المالي والاداري على الاقتصاد العراقي وتفاقم مشكلة البطالة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد العراقي الريعي، كما يسلط الضوء على ضرورة ايجاد مصادر اخرى لتمويل الموازنة العامة للدولة.

مشكلة البحث: ان الموازنة العامة في العراق اعتمدت بنسبة كبيرة على الايرادات النفطية في تكوين الدخل القومي بعد عام (2003) ، كون العراق من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، مما يجعل الاقتصاد العراقي تحت سيطرة الاقتصاد العالمي وتداعيات الازمات الاقتصادية المتكررة، فهو اقتصاد ريعي ، مما يجعل الموازنة العامة للعراق تتأثر بتقلبات الاسعار العالمية للنفط والتي غالباً ما تتطلب تعزيز الميزانية بموازنة تكميلية لسد العجز الحاصل منها والتي قد تكون مبالغ كبيرة. كما ان التذبذب الايرادات النفطية يؤثر في تنفيذ توجهات السياسة المالية بالأخص معالجة مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، لذلك لابد من تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية في الموازنة العامة ، بما يدعم القطاعات الاقتصادية الاخرى ويساهم بتخفيض معدلات البطالة في العراق.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اعتماد الدولة في توفير ايرادات الموازنة العامة من خلال اسعار النفط ، وبروز ظاهرة الفساد في العراق ، ادى كل ذلك الى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العراقي، اهمها البطالة بين العاملين العراقيين الذين هم في سن العمل، مما يتطلب توسيع مصادر الدخل للحصول على الايرادات المالية بما يؤدي الى تجنب مخاطر تقلبات اسعار النفط في الموازنة وفي سياستها الاقتصادية.

اهداف البحث: تتمثل بالأتي:

1- دراسة الموازنة العامة في العراق في ظل الاعتماد على القطاع النفطي.
2- بيان تأثر الموازنة العامة في العراق بتقلبات اسعار النفط.
3- اقتراح وسائل بديلة عن النفط لدعم ايرادات الموازنة العامة.

منهجية البحث: يعتمد البحث على الاسلوب الاستقرائي ، باستخدام التحليل النظري والوصفي في تحديد تأثير تقلبات اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد العراقي في تفاقم مشكلة البطالة بعد عام (2003).

هيكلية البحث: سيتم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وهي كالاتي: المبحث الاول: سيتناول التطور التاريخي للموازنة من حيث المفهوم العام للموازنة، وانواع الموازنات العامة. اما المبحث الثاني: سيتطرق الى دراسة للموازنة العامة في ظل تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على مشكلة البطالة في العراق للمدة (2003-2018). بالنسبة للمبحث الثالث: سوف يتناول الى عدد من الاجراءات المقترحة لايجاد البدائل عن الواردات النفطية من اجل تعزيز الجانب التمويلي للموازنة العامة العراقية.
واختتمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول/ الأطار المفاهيمي للموازنة العامة

اولاً: التطور التاريخي للموازنة العامة:

تعد الموازنة العامة للدولة الاداة الرئيسة لتحقيق التنمية اقتصادياً واجتماعياً ، لذا فموضوع الموازنة ذو اهمية كبيرة بالنسبة لتنفيذ توجهات السياسة المالية والاقتصادية ، فالموازنة تطورت عبر المراحل التاريخية لتطور الدولة والتوجهات الاقتصادية لها.

قال تعالى في كتابه المجيد ((يوسف ايها الصديق افتنا في سبع بقرات سمان ياكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر واخر يابسات لعلي ارجع الى الناس لعلهم يعلمون ، قال تزرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم فذروه في سنبله الاقليلاً مما تاكولون ، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد ياكلن ما قدمتم لهن الاقليلاً مما تحصنون ، ثم يأتي بعد ذلك عام يغاث فيه الناس وفيه يعصرون)) [1]. فعمل النبي يوسف (ع) بعد تفسير الحلم لفرعون على وضع خطة للتصرف بالموارد المتوفرة في ذلك الوقت ، وتنظيم مصاريف الدولة بما يحقق التقشف اللازم لتجنيب مصر وشعبها من الازمة المستقبلية لسنوات العجاف . ولكون الموازنة هي خطة سنوية تنظم موارد ومصاريف الدولة بذلك فان خطة النبي يوسف (ع) تعد اول موازنة عرفت في تاريخ البشرية لما تحتاجه الدولة المصرية من القمح ولمدة (14) عام للتغلب على المجاعة.

اما من الناحية العملية فبعد انتقال الانسان من مرحلة الى مرحلة اخرى وتطور المجتمعات وقيام الدولة لابد من توفير الايرادات لتغطية النفقات المتزايدة في ادارة البلاد ، فاول اهتمام للموازنة ظهر في انكلترا ، حيث قامت بالاهتمام بالموازنة و استخدام الضرائب كوسيلة للتمويل ، الذي ادى في ظهور مشكلة ما بين الملك والبرلمان البريطاني ، فالاخير رفض رفع الضرائب على المجتمع البريطاني ، كما اراد البرلمان فرض الرقابة على تزايد نفقات الدولة وما رافقه من تزايد الاعباء الضريبية على الشعب[2]، اما فرنسا فقد بدات رقابة الشعب من خلال السلطة التشريعية بعد الثورة الفرنسية عام (1789) ، فتكون جميع مصروفات الوزارات في حدود الاعتمادات المخصصة لها [3].

اما الصين حيث ظهر الاهتمام بالموازنة الحكومية ، من خلال قيامها بتوجيه الاموال الى الخدمات العامة مع متابعة الاداء الحكومي في تنفيذ الموازنة.[4]

اما بالنسبة للعراق فبعد قيام الدولة عام 1921 صدرت اول موازنة عامة وتضمن في حينها الدستور ، ومن حق البرلمان مناقشة الموازنة والمصادقة عليها ، وتكون وزارة المالية مسؤولة عن اعداد الاسس التفصيلية لتحضير الموازنة العامة الجارية ومناقشتها مع الوزارات والدوائر الغير مرتبطة بوزارة وتقديمها الى مجلس الوزراء بشكل نهائي لمناقشتها من كل سنة.[5]

ثانياً: مفهوم الموازنة العامة:

ان طبيعة النظرة الى تفسير الموازنة العامة اختلفت من جهة الى اخرى حيث عرفت الموازنة " عملية حقوق انسان تتضمن توزيع الموارد وبناء القدرات على نوع من الالتزامات تجاه المواطن وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية "[6] ، وكما عرفت " وثيقة تقر فيه الايرادات والنفقات السنوية للدولة او لانواع الخدمات التي تخضع هي الاخرى لنفس القواعد والتنظيمات القانونية " ، وثيقة تصب في قالب مالي توضح الاهداف والارقام تقديرية وليست حقيقية ، اما الاهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية مقبلة ، اما الارقام فتعبر عما تعتزم الدولة انفاقه على هذه الاهداف وما تتوقع تحصيله من موارد خلال فترة زمنية مقبلة تحدد عادة بسنة. [7]

أو انها " الحصيلة النهائية لعملية التخطيط المالي الشامل أو الكلي **macro financial planning** للقطاع الحكومي المركزي لفترة زمنية مقبلة غالباً ما تكون سنة هي السنة المالية متضمنة جميع موارد الدولة المتوقع جبايتها من مصادر الايراد المختلفة ومن قبل جميع اجهزة الدولة خلال السنة المالية ".

وكذلك يمكن تعريف الموازنة العامة " بانها مجموعة من التقديرات المعتمدة لنفقات الدولة (استخداماتها) وايراداتها (مواردها) عن سنة مالية قادمة،بهدف وضع خطة مالية واقتصادية طبقاً للسياسة العامة للدولة ، ووفقاً لمجموعة من القوانين واللوائح المالية. فيعرف **L.P.Alford and J.R. Bangs** الموازنة:

" أداة تمكن الإدارة من تخطيط ورقابة نشاطات المؤسسة من اجل تحقيق أهدافها في الربح وتأدية الخدمات، وتوضح الموازنات بواسطة التنبؤ بالظروف التجارية في المستقبل واستعمال المعلومات كوسيلة لرقابة العمليات الجارية."[8]

أما F.Sherwood فيعرفها أنها " خطة شاملة متمثلة بأرقام يتم تحديدها في ضوء برنامج كامل لفترة محددة. وهي تتضمن تقدير للخدمات، والنشاطات والمشاريع، ونفقات مصادر ضرورية للأنفاق.[9]

أما الاقتصادي " A.E.Buck " سنة 1934 فيعرفها " الموازنة خطة تعرض المتطلبات النقدية للحكومة لفترة زمنية محددة في المستقبل – عادة لمدة سنة – وبهذا فهي تمثل علاقة متوازنة بين النفقات المقدرة والدخل المتوقع .[10]

وقد قام " آرون ويلدافسكي" بتعريف الموازنة في مؤلفه الشهير " تأسيس عملية الموازنة " وفيه أعطى تعاريف منها: وثيقة تحوي كلمات وأرقام وتقترح نفقات لأغراض وبنود معينة. أو كسلوك مقصود أو كتنبؤ لتصبح وسيلة ارتباط بين المصادر المالية والسلوك الإنساني لتحقيق أهداف وسياسات معينة ، أو كسلسلة من الأهداف كل له تكاليف محددة ، أو كجهاز وأداة للاختيار بين بدائل النفقات ، أو كخطة عندما يتم تنسيق بين عدة خيارات أو بدائل لتحقيق هدف ما، أو كوسيلة لتحقيق ضمان الفاعلية ، أو تعاقد أو (اتفاق) بين البرلمان أو السلطة التنفيذية أو كمجموعة التزامات متبادلة ورقابة متبادلة او برنامج مالي يقوم على التخمينات السنوية لايرادات ونفقات وتحويلات والصفقات العينية للدولة، علماً ان العراق يتبع موازنة البنود منذ صدور اول موازنة له.[11]

بذلك يمكن النظر الى الموازنة كخطة عمل تترجم فيها السياسة المالية ، وتكون على شكل سنوي ورقمي. كما انها ليست مجرد برنامج عمل خاص بوزارة المالية يبين الكفاءة في ادارة الاموال لكنها ستراتيجية تسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية المجتمعية.

ثالثاً: انواع الموازنة العامة: شهدت الموازنة العامة للدولة انواع عديدة منها [12]:-

أ- الموازنة التقليدية (موازنة الاعتمادات) Traditional Budget: ويطلق عليها موازنة البنود، وتعتبر من اقدم الموازنات ولاتزال العديد من الدول تعتمد عليها ومنها العراق ويستند مبدأ اعداد الموازنة على اساس تقدير النفقات وفقاً لبنود يمثل كل منها نوعاً من انواع الصرف لذلك فان المدخلات لهذه الموازنة تعتبر انواع المصروفات وتوزع على مستوى الوحدات المنفذة ويجري تقسيم هذه المصروفات الى فقرات اكثر تصريفاً كالمرتبات وما يتعلق بها والسلع وانواعها والصيانة وغيرها.

كما يطلق عليها موازنة المراقبة لانها تهدف الى فرض رقابة مركزية على الانفاق العام.

ب- موازنة البرامج والاداء Performance Programming Budget: حيث قام ديفيد نوفيك بتقديم دراسة (الاقتصاد والفاعلية في الحكومة) الى وزارة الدفاع الامريكية لتطبيق موازنة البرامج، وفي عام 1955 قامت لجنة هوفر بدراسة ذلك، وفي عام 1965 تم تطبيق الموازنة في الحكومة الفدرالية نتيجة التقدم الحاصل في موازنة البرامج ، مع تزايد الاهتمام بها من قبل الامم المتحدة.

وتعرف موازنة البرامج هي خطة توضح الاهداف المحددة للوحدات معبراً عنها في شكل برامج ومشروعات محددة.

ت- موازنة التخطيط والبرمجة Planning Programming Budget: ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عندما قامت مجموعة من المحللين في مؤسسة البحوث والتنمية الأمريكية Research and Development Corporation بطرح هذا النظام واستخدامه للمساعدة في فهم المشاكل المتعلقة بالدفاع الوطني، وفي عام 1962 تبنت وزارة الدفاع هذا النظام لتطوير نشاطات التخطيط والمراقبة.

ث- الموازنة الصفرية Zero-Base Budget: هي عبارة عن اداة ادارية عملية لتقييم الانفاق تهدف الى اعادة توجيه ومناقلة التخصيصات المالية من برامج ذات افضلية متدنية الى برامج ذات اولوية عالية وهذا يؤدي الى تحسين الفاعلية والكفاءة وتقليل حجم التخصيصات المالية المعتمدة وانها باختصار اسلوب للتخطيط والموازنة.

ج- الموازنة التعاقدية Contract Budge: هي اخر موازنات اصلاح وتطوير الموازنة العامة للدولة ، وكانت اول محاولة لتطبيقها في دولة نيوزلندا عام 1996، وتعرف على انها العلاقة بين الاجهزة التنفيذية والحكومية علاقة تعاقدية يتم بمقتضاها تنفيذ مهام محددة قابلة للقياس الكمي مقابل مبالغ محددة تدفعها الحكومة قبل ولثناء وبعد تنفيذها على ماتفق عليه اي نظام لعقد الصفقات بين الجهات المنفذة والحكومة.

المبحث الثاني

الموازنة العامة للعراق وانعكاساتها على مشكلة البطالة

اولاً: دراسة لعلاقة اسعار النفط والفساد بالموازنة العامة العراقية:

ان الموازنة العامة للدولة هي الاداة الاساسية التي تستخدمها الدولة في تنفيذ اولوياتها الاقتصادية على المدى القريب والبعيد ، فيتم اعتماد الموازنة العامة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها البلاد للمساهمة في توجيه الاقتصاد نحو رفع معدلات التنمية الاقتصادية.

وكما ذكرنا مسبقاً ان اول موازنة في العراق صدرت عام 1921 وكانت هذه الموازنة بالروبية* ، ولكن الغيت بعد صدور قانون العملة العراقية رقم (70) لسنة 1932.

وهنا لابد من الاشارة ان العراق يتمتع بطاقات نفطية هائلة اعتمدت عليها الموازنة لكافة الحكومات المتعاقبة، اذ تشير التقديرات الحديثة الى ان حجم الاحتياطات يبلغ 141.4 مليار برميل عام 2011 و تؤلف حوالي 11.4% من احتياطي العالم ، وحوالي 14.2% من احتياطي منظمة اوبك ، وفي عام 2017 – 2018 بلغت الاحتياطيات 153 مليار برميل. كما يلاحظ من بيانات الجدول (1) تفاقم حجم هذه الموارد عند مقارنتها بالايرادات الاخرى والتي يتوقع استمرار تزايدها خلال السنوات القادمة بسبب تزايد الاستثمارات في الحقول النفطية.

جدول (1) اسعار النفط وجانبي الايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2006-2018)

السنة	سعر النفط عالمياً	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	اجمالي الايرادات	النفقات التشغيلية	النفقات الاستثمارية
2006	$60	46534.3	2521	49055.3	32121.4	6520.4
2007	$80	51701.3	3263	54964.3	35208.7	8412.4
2008	$35	75358.2	5282.7	80640.9	56984.3	23321.7
2009	$55	48871.7	6351.9	55223.6	50886.6	15919.3
2010	$65	60131.4	6584	66715.4	54580.9	15553.3
2011	$110	103061.7	5745.6	108807.3	60925.6	17832.1
2012	$111	111326	8140.2	119466.2	69619	20755.8
2013	$102	108323859	2459360	110783219	83.316	55.108
2014	$91.6	95174441	8487871	-	-	-
2015	$44.7	69081335	1846358	8827693	79.976	45.226
2016	$36	44267063	6280311	50547374	77.899	43.261
2017	$45	6804	11.6	6815	75.217	25.5
2018	$46	77.160	13.821	90.981	79.508	24.489

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- منظمة اوبك.
- الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، دائرة المحاسبة والموازنة.

* الروبية هي عملة ادخلها الانكليز عند احتلال الانكليز للعراق اثناء الحرب العالمية الاولى.

نلاحظ من الجدول (1) ان الايرادات متذبذة وعرضة للتغير بسبب وقوعها تحت تأثير العديد من عوامل الضغط على الموازنة في العراق منها :-

1- التغيرات في اسعار النفط عالمياً، والظروف الامنية اذ يعد العراق اكثر المناطق عربياً تعرضاً للصراعات العسكرية والحروب والوضع الامني غير مستقر ، مما يؤدي الى هدر الامكانيات الاقتصادية والموارد المتاحة بسبب تخصيص جزء كبير من الناتج المحلي للانفاق العسكري وما يشوبوه من فساد مالي واداري الامر الذي يؤدي الى ضعف برامج الاصلاح الاقتصادي.[13]

2- كما تقوم الدولة بتخصيص جزء كبير من الايرادات لدعم استيراد المشتقات النفطية من دول الجوار وذلك بسبب تعرض المصافي للعمليات العسكرية في مناطق بيجي وصلاح الدين وزيادة الطلب الداخلي نتيجة زيادة اعداد السيارات المستوردة، ونقص انتاج الكهرباء، حيث بلغت نسبة استيراد الوقود لمجموع الموازنة سنة 2004 (17.8)%، انخفضت الى (10)% سنة 2005، وازدادت سنة 2006 الى (12)% ، وانخفضت سنة 2007 الى (10) % التي شهدت انخفاض في مخصصات دعم استيراد الوقود، واستمر هذا التذبذب في نسبة استيراد الوقود، حتى عام 2018 بداعي العمل على تقليص استيراد الوقود بنسبة (25)%. بالمقابل استيراد الطاقة الكهربائية يعتبر هدر للاموال العراقية من دول الجوار منها ايران وبلغت الديون فوق المليار دينار مع استمرار ازمة الطاقة حتى عام 2018 و2019 في اغلب محافظات العراق.

3- ان البطاقة التموينية منذ اواخر سنة 1990 ظهرت نتيجة قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن بفرض عقوبات اقتصادية على العراق ، مما شكل عبء اضافي على الموازنة العامة العراقية التي حاولت تحسين مستوى الفرد العراقي من اجل مواجهة عواقب هذه العقوبات الاقتصادية.

كما لابد من الاشارة ان ما تم توجيهه من اموال للبطاقة التموينية للمدة (1995-2003) لم تكن بالمستوى المطلوب من خلال انخفاض مستويات التخصيصات العامة ضمن الموازنة العامة العراقية خلال المدة المشار لها ، على الرغم من التاييد المجتمعي الواسع للبطاقة التموينية ، في ظل انخفاض مستوى المعيشة والفقر والبطالة.[14]

غير انه خلال المدة (2003-2018) فان مفردات البطاقة التموينية قد شهدت تراجع ملحوظ في العديد من المواد الاساسية نتيجة تراجع الدعم الحكومي ، وانتشار ظاهرة الفساد بين التجار ووكلاء البطاقة التموينية ، رغم وجود تخصيصات مالية ضخمة ضمن الموازنة العامة العراقية.

4- شبكة الحماية الاجتماعية والتي تم العمل بها منذ كانون الثاني سنة (2005) ، وتم تحديد العائلة الفقيرة على اساس العائلة التي لايكسب افرادها اكثر من دولار واحد في اليوم، وفعلاً اخذت الموازنة على عاتقها تمويل هذه الشبكة واخذت في تزايد نتيجة زيادة اعداد الارامل والمطلقات والنازحين داخلياً نتيجة العمليات العسكرية ضد الارهاب مما شكل عبء على الموازنة مع انتشار مظاهر الفساد الاقتصادي.

5- قد يكون موضوع الهدر المالي وانتشار ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة العراقية له اثر واضح على الموازنة المالية في العراق ، بل قد يكون السبب الرئيسي في تفاقم الازمة المالية للمدة (2014-2018). فانتشار الفساد المالي والاداري ليس حديث العهد في العراق حيث جميع الحكومات المتعاقبة هيمنت على ثروات البلاد الاقتصادية لتحقيق المنفعة الخاصة لكن بدرجات مختلفة.

فبعد عام 2003 شهد العراق انتشار واسع لظاهرة الفساد فقد احتل المرتبة الثالثة بعد الصومال وميانمار حسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية للمدة (2003- 2013)، اما السنوات اللاحقة وتحديداً (2014-2018) احتل المرتبة 161 ضمن قائمة 167.[15]

من امثلة الفساد في مؤسسات الدولة العراقية حيث بلغت الاموال المهدورة في وزارات مختارة من قبل الباحث منها وزارة الدفاع والكهرباء والنفط وامانة بغداد والتعليم العالي والبحث العلمي بمبلغ (5615) مليون دولار للمدة (2008-2009). وبلغ حجم الاموال المهدورة في العراق منذ عام (2003 – 2018) (1126) مليار دولار.[16]

ثانياً تحليل معدلات البطالة والسكان النشطين اقتصادياً في العراق للمدة (2003 – 2018):

لقد قامت وزارة التخطيط ومن خلال الجهاز المركزي للاحصاء وبالتعاون مع دائرة العمل والضمان الاجتماعي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأجراء مسح للبطالة حسب النوع وللمحافظات العراقية (عدا اقليم كردستان) للمدة (2003 - 2018)، ففي الجدول (2) والشكل (1) يوضحان نتائج المسح حسب النوع كما مبين بالاتي:

جدول (2)
معدلات البطالة في العراق (حسب النوع) للمدة (2003 -2018)

السنوات	ذكور (%)	إناث (%)	العام (%)
2003	30.2	16.0	28.1
2004	29.4	15.0	26.8
2005	19.22	14.15	17.97
2006	16.16	22.65	17.50
2007	11.7	11.7	11.7
*2008	14.31	19.68	19.68
2011	7.00	13.00	8.00
2012	9.9	22.6	11.9
2013	9.1	20.2	10.3
2014	17.0	64.8	20.0
2015	18.8	65.7	25.1
2016	20.1	38.0	22.7
2017	28.9	49.5	33.7
2018	29.6	56.3	40.1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية للسنوات (2003 - 2018)، صفحات متفرقة.
* عامي (2009 و2010) لم يتم احتساب معدلات البطالة في العراق.

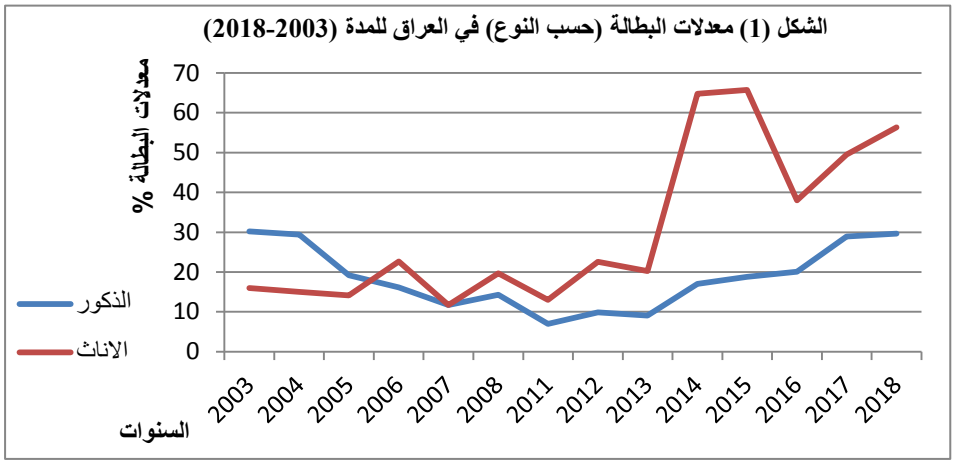

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (2).
ممكن توضيح وتحليل الجدول والشكل الوارد ذكرهما سابقاً ، التي اشارة الى معدلات البطالة بين السكان النشطين اقتصادياً (حسب النوع) للمدة (2003 -2018) ، حيث يلاحظ الأتي:
أ- قد بلغ معدل البطالة بين السكان النشطين اقتصادياً لعام (2003) ما معدله (28.1%) لكلا الجنسين والذي يعد معدلاً مرتفعاً، ويعود ارتفاع البطالة بين الذكور والإناث إلى المرحلة الانتقالية للسلطة التي كان عاشها العراق، وماترتب عنها من انتشار لمظاهر الفساد المالي والإداري وتراجع امني خطير.

ب- انخفضت المعدلات لتصل إلى (26.8%) وذلك في عام (2004)، ثم انخفضت في عام (2005) إلى (17.97%)، واستمرت المعدلات بالانخفاض لتصل إلى (17.50%) في عام (2006)، وإلى (11.7%) عام (2007). قد يرجع ذلك بسبب التوجه الحكومي لزيادة التوظيف في المؤسسات العامة العراقية من اجل معالجة مشكلة البطالة في العراق ، وكذلك ارجاع المفصولين السياسيين ، والتوجه الحكومي في زيادة انفاقات العامة التي كان لها انعكاسات اقتصادية منها انخفاض معدلات البطالة.

ج- ثم شهدت المعدلات في عام (2008) ارتفاعاً لتصل إلى (19.68%)، ويرجع هذا الارتفاع بسبب الصراعات الطائفية والهجرة الواسعة للعراقيين وترك العديد لوظائفهم بسبب القتل والعنف، كما ان السرقة والهدر لاموال الدولة قد اثرت بشكل كبير في ارتفاع معدلات البطالة في العراق، أما بالنسبة لعامي (2009 و2010) فانه لم تتوفر أي بيانات عن معدلات البطالة من قبل الجهاز المركزي للاحصاء في العراق، أما في عام (2011) فالملاحظ ان معدلات البطالة قد انخفضت مرة آخرى لتصل إلى (8%)، ويعود ذلك بسبب تحسن الوضع الامني في العراق، وفي عام (2012) سجلت البطالة ارتفاعاً لتصل إلى (11.9%).

د- وبلغت معدلات البطالة للاعوام (2013 -2018) بنسبة (40%).

اما بالنسبة للجدول (3) والشكل (2) فهما يبينان معدل العاملين (حسب النوع) بين السكان النشطين اقتصادياً (الفئات الذين بعمر (15) سنة فاكثر) في العراق وللمدة (2003-2018):

جدول (3)

معدل العاملين النشاطين اقتصادياً في العراق (حسب النوع) للمدة (2003 -2018)

السنوات	ذكور (%)	إناث (%)	العام (%)
2003	54.9	12.7	44.1
2004	77.4	17.9	48.5
2005	77.36	20.39	49.55
2006	78.30	20.69	49.72
*2007	-	-	-
2008	74.95	18.54	46.84
*2009	-	-	-
*2010	-	-	-
2011	84.2	15.8	69.5
2012	73.6	13.5	36.5
2013	12.2	13.2	22.5
2014	11.2	13.5	21.3
2015	10.1	11.1	20.2
2016	10.1	12.2	20.7
2017	9.7	10.3	19.3
2018	9.5	10.1	19.1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية للسنوات (2003 - 2018)، صفحات متفرقة.

* المعدلات الخاصة بالعاملين في الاعوام (2007 و2009 و2010) لم تتوفر من المصدر.

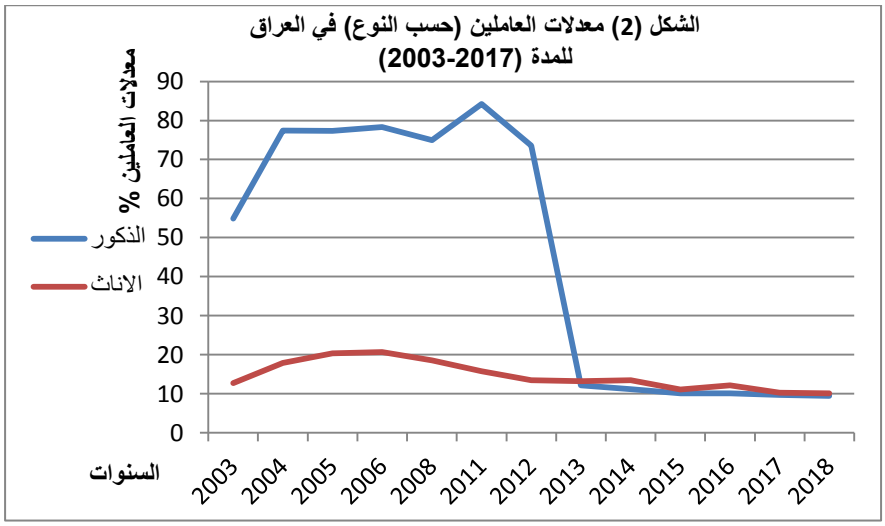

المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (3).

يلاحظ من الجدول (3) والشكل (2)، ما يلي:

- ان معدل العاملين في النشاط الاقتصادي في العراق (عدا اقليم كردستان) قد بلغ (44.1%) لكلا الجنسين وذلك في عام (2003).

- ثم ارتفع المعدل إلى (48.5%) في عام (2004)، واستمر بالارتفاع في عامي (2005 و 2006) وبمعدل (49.55% و49.72%) على التوالي.

- وانخفض معدل العاملين في النشاط الاقتصادي في عام (2008) ليصل إلى (46.84%)، ثم ارتفع عام (2011) ليصبح (69.5%).اما الاعوام ما بين (2012 و2014) انخفض معدل العاملين بالنشاط الاقتصادي (36.5% و21.3%) وبلغ معدل النشاط الاقتصادي عام (2018) (19.1%).

يشار الى ان معدلات البطالة في المحافظات العراقية، وترتيبها للمدة (2003 - 2012) فتم توضيحها بالجدول (5) ، حيث الملاحظ من هذا الجدول ان هذه المعدلات قد شهدت ارتفاعاً في بعض المحافظات، بينما نجد البعض الآخر قد كانت المعدلات فيها منخفضة، واحتلت محافظة ذي قار المرتبة الاولى في معدلات البطالة تليها محافظة الانبار ثم نينوى، بينما شهدت محافظة البصرة معدلات منخفضة للبطالة، نتيجة الاهمال الحكومي لمعالجة مشكلة البطالة في هذه المحافظات. لابد من الأشارة إلى ان اعداد المسجلين والمحدثين (حسب المحافظات العراقية) والداخلين في قاعدة بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال المدة من (1 / 1 / 2013) ولغاية (31 / 12 / 2013) قد بلغ (118045) من العاطلين. وبلغت البطالة في المحافظات العراقية عام 2014 (17.6%) . اما معدلات البطالة للعام 2015 حيث بلغت النسبة (16%) حسب تقرير وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق، بينما ارتفعت هذه النسبة الى (25)% للعام 2016 ، والى (40%) عام 2018 مع تراجع اسعار النفط والازمة المالية والشروط المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي بايقاف التعيين بدوائر الدولة للسنوات القادمة الامر الذي ادى الى ازمة بطالة حقيقية في العراق.

جدول (5) ترتيب المحافظات العراقية حسب معدلات البطالة فيها للمدة (2003 - 2012) *

المحافظات	2003 %	الترتيب	2004 %	الترتيب	2005 %	الترتيب	2006 %	الترتيب	2007 %	الترتيب	2008 %	الترتيب	2011 %	الترتيب	2012 %	الترتيب
الانبار	33.3	3	25.0	8	-	-	-	-	7.9	-	9.91	12	11.1	13	10.7	10
البصرة	15.5	15	10.5	15	7.90	14	12.46	14	12.3	7	12.80	6	8.9	10	14.7	4
كركوك	19.4	12	31.3	5	17.91	8	7.90	16	7.4	15	10.89	10	3.3	16	4.9	16
السليمانية	-	-	-	-	12.75	12	13.75	13	5.2	16	9.21	15	16.9	4	6.6	15
المثنى	28.2	7	29.9	6	27.75	2	22.94	3	14.3	5	17.50	3	7.9	13	9.3	11
ذي قار	46.2	1	46.9	1	33.24	1	27.82	1	20.9	1	25.49	1	18.1	3	18.0	1
بغداد	33.0	4	28.5	7	16.80	11	15.74	11	12.0	9	9.20	16	15.9	6	15.0	3
بابل	21.6	11	13.5	13	10.97	13	14.10	12	7.8	13	10.39	12	7.9	12	8.4	13
ديالى	31.2	5	34.7	4	17.81	9	18.47	8	20.4	2	12.02	7	30.0	1	12.9	8
صلاح الدين	25.4	9	16.9	12	20.14	6	18.36	9	7.6	14	14.98	4	4.3	15	8.7	12
القادسية	23.5	10	35.2	3	26.03	3	19.89	4	12.9	6	11.59	9	12.6	7	13.3	6
كربلاء	14.0	16	13.0	14	17.52	10	18.53	7	12.3	8	10.44	11	18.2	2	7.4	14
ميسان	30.5	2	24.6	9	21.78	5	18.68	6	19.6	3	13.19	5	10.6	9	15.3	2
النجف	18.1	13	21.6	10	23.73	4	18.90	5	10.7	10	11.76	8	16.4	5	11.1	9
واسط	0.16	14	17.1	11	7.25	15	8.82	15	10.3	11	9.58	14	8.3	11	13.0	7
نينوى	31.2	6	36.2	2	18.21	7	27.48	2	14.9	4	19.54	2	7.8	14	14.6	5

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعات الاحصائية للسنوات (2003 - 2012)، صفحات متفرقة.

* لم يتم ادراج معدلات البطالة لسنتي (2009 و2010)، وللمدة (2013-2018) لعدم توفرها من المصدر.

المبحث الثالث

اجراءات مقترحة لدعم ايرادات الموازنة العامة في العراق

اضافة لتأثير تقلبات اسعار النفط وانتشار ظاهرة الفساد في الموازنة العامة العراقية، وانعكاس ذلك على مشكلة البطالة، هناك صعوبات اخرى تواجهة الموازنة العامة العراقية اهمها:-

1- الوضع الأمني: فالعراق شهد تغييراً سياسياً بعد عام 2003 أدى الى ظهور صراع ونزاع تمثل بالعمليات الارهابية للتنظيمات المسلحة ساهمت في تردي الاوضاع الامنية ، ليؤدي ذلك الى انعكاسه في الموازنة العامة من خلال زيادة الانفاق العام على الجانب العسكري ، بالاضافة الى كونه بيئة غير مناسبة لعمل القطاعات الانتاجية فانعكس على انتاجها واستخدامها للقوى العاملة ساعد على تصاعد نسب البطالة ، كما ان انخفاض الانتاج اثر في جانب الايرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على الانتاج.

2- التردي النسبي للاستثمارات في القطاعات الانتاجية: ان ضعف الايرادات العامة من جانب القطاعات الانتاجية جاءت نتيجة التردي النسبي للاستثمارات في هذه القطاعات ، فسجلت نسب اسهام القطاعين الصناعي والزراعي في صافي التراكم الرأسمالي الثابت للمدة (2003–2014) نسب متدنية نسبياً كما هو واضح في الجدول (6). ففي القطاع الصناعي تراوحت نسب الاسهام ما بين (6.2%-10.1%) على طول المدة المشار لها سابقاً، يعود ذلك للتدمير وعمليات السلب والنهب الذي شهده هذا القطاع، وضعف التزود بالطاقة الكهربائية نتيجة الازمة التي يشهدها قطاع إنتاج الكهرباء، اضافة الى تقادم الادوات الانتاجية، وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الصناعي الحكومي، كل ذلك أدى الى انخفاض الانتاج الصناعي لينعكس على انخفاض الموارد المالية الداخلة للقطاع، بالتالي انخفاض الاستثمارات الصناعية. اما في القطاع الزراعي فقد اتسمت نسب الاسهام في التراكم الرأسمالي بالانخفاض المتسلسل نسبياً حيث انخفض من نسبة (9.9%) في عام (2003) الى (2%) في عام (2014)، يرجع ذلك الى تضرر الانتاج الزراعي نتيجة الحروب والتغير المناخي، كما خفض الدعم الحكومي لهذا القطاع زاد من كلف الاستثمار، بالتالي عدم جدوى الاستثمارات في الزراعة. انخفاض الاستثمارات في هذين القطاعين أثر من جانب في مستويات الاستخدام ليزيد من معدلات البطالة ، ومن جانب آخر أثر في الايرادات الضريبية المتأتية من العمليات الانتاجية للقطاعين الزراعي والصناعي.

الجدول (6)
الاسهام النسبي للقطاعين الصناعي والزراعي في صافي التراكم الرأسمالي الثابت في العراق للمدة (2003 – 2014)

السنوات / البنود	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع الصناعي (%)	6.4	6.5	5.8	10.1	8.4	8	8	7.3	6.5	6.2	6.2	6.7
القطاع الزراعي (%)	9.9	9	7.8	6.9	4.4	3.9	3.4	3.1	2.8	2.6	2.3	2

المصدر: من عمل الباحث بالإعتماد على:
وزارة التخطيط، سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للمدة (2003 – 2014)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، صفحات متفرقة.

3- التوجه الاستهلاكي للموازنة العامة: ظهر بشكل واضح التوجه الانفاقي الاستهلاكي للحكومة ما بعد عام 2003 ، حيث اتجت الحكومة ناحية زيادة انفاقها باتجاهات عبثية وتبذيرية واستهلاكية ، مما كان لذلك من انعكاسات في تشوية البنية الاقتصادية للعراق.

لذا من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي بما يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، فلابد من تنويع المصادر البديلة عن النفط الذي يشكل 90% من ايرادات الدولة في ظل الانخفاض الحالي لاسعار النفط عالمياً ومارافقه من ازمة مالية انعكست بشكل سلبي على البلاد، لذا نقترح:-

1- قبل التطرق لمصادر بديلة لدعم الموازنة لابد من القضاء على الفساد المالي والاداري بكل اشكاله في دوائر الدولة العراقية من خلال تفعيل دور هيئة النزاهة ومكاتب المفتش العام وديوان الرقابة المالية والمجلس الاعلى لمكافحة الفساد ، وباشراف الامم المتحدة.

2- القطاع الزراعي، حيث عانى القطاع مشكلات كبيرة بعد عام 2003 من خلال انخفاض الانتاج والانتاجية والتصحر وانحسار كميات مياه الري ، فضلاً عن انخفاض مستوى التشغيل، وتوجهت الدولة نحو استيراد المحاصيل الزراعية من دول الجوار والتي كلفت ميزانية الدولة مبالغ مالية كبيرة.

ومن هنا لابد من النهوض بالقطاع الزراعي من خلال تشجيع ايجاد المزارع الكبيرة بين المزارعين لانتاج الحبوب الرئيسة، مع التوجه نحو قبول الشركات الزراعية العالمية للاستثمار الزراعي بالعراق خاصة المحاصيل الاستراتيجية والالبان.مع توفير المستلزمات التكنلوجية الحديثة في محطات البحوث الزراعية ورفدها بالايدي العاملة ، وان ذلك سوف يساهم في تقليل نسب البطالة من جهة ، كما يساهم في تحول البلاد من بلد مستورد الى بلد منتج وتحقيق ايرادات للموازنة العامة للدولة.

3- دور الكليات والمعاهد في تطوير القطاع الزراعي من خلال ايجاد قوانين منظمة للعمل وايجاد لجان تنسيق بين الكلية ووزارة الزراعة مع فتح ورش عمل يشارك فيها الطلبة خلال العطلة الصيفية (كليات ومعاهد الزراعة) في صناعة المواد اللازمة للقطاع الزراعي والصناعي دون الحاجة الى استيرادها من الخارج.

4- القطاع الصناعي هو الاخر لم يكن بمنأى عن التخلف الذي لحق بالاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 وتاكل العمر الانتاجي للمعدات والمكائن. حيث يعاني من الخسائر والفساد في الشركات الصناعية مقابل وجود اعداد كبيرة من الايدي العاملة الغير انتاجية ، فضلاً عن الاسماء الوهمية حيث تدفع الدولة ملايين الدنانير دون ان يقابلها اية ارباح ممايشكل عبء على الموازنة، بالاضافة الى تعرض البلاد الى سياسة الاغراق وخروج العديد من الاموال الى الخارج نتيجة زيادة الاستيرادات.

لذلك لابد من اعادة هيكلة مؤسسات القطاع الصناعي من خلال تشكيل مجلس اعلى للخصخصة يرتبط بمجلس الوزراء كاحد الطرق الاصلاح اذ سيخصص كثير من القطاعات العامة من ضمنها منشأت القطاع الحيوية كالنقل والاتصالات وشركات الاسمنت والفوسفات والكبريت والادوية وصناعة اطارات السيارات وشركات الطيران.

وتأتي اهمية زيادة دور القطاع الخاص الى رفع كفاءة المشاريع الانتاجية وتحقيق الاستغلال الامثل للموارد ، وتكوين كوادر عراقية جيدة وتقليل الضغط على ايرادات الموازنة من خلال تسريح بعض الايدي العاملة نحو القطاع الخاص مع توفير رواتب تقاعدية من اجل العمل على زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي.

5- السياحة في العراق على الدولة العراقية تطوير و دعم الاماكن الترفيهية والمراقد الدينية المقدسة في كافة البلاد التي توفر مبالغ هائلة للموازنة العراقية من خلال اعداد الزائرين الى العراق من مختلف الدول ضمن قوانين معينة تضعها الدولة حيث نجد هناك العديد من الدول تعتمد على السياحة كمصدر رئيسي للموارد رغم التكاثر السكاني منها جمهورية مصر العربية وتركيا، بينما يتمتع العراق بالعديد من الموارد الاخرى غير النفط الغير مستغلة لدعم الايرادات .

6- تفعيل الضرائب والرسوم الكمركية التي تراجعت الى حد كبير في العراق بعد عام 2003، من خلال تطبيقها بشكل عادل على جميع افراد المجتمع ووضع القوانين الرادعة للمتهربين عن دفع الضريبة. مع فرض ضرائب على المواطنين المتجاوزين على الارصفة ونظافة البلاد، حيث لابد من فرض غرامات نقدية على المواطن الذي يقوم برمي الاوساخ في الارصفة او قطع الازهار والاشجار من الحدائق العامة من خلال نظام المراقبة عبر الكاميرات الحديثة، وتعمم على كافة البلاد حيث سوف يساهم في دعم الموازنة.

7- دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد العراقي كأحد عوامل الحصول على التكنلوجية المتطورة التي تساعد على رفع جودة الانتاج وتقليل الكلفة ودعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية، وتوفير التمويل المالي بدون الدين الخارجي وتوسعة الاسواق عن طرق فتح اسواق جديدة من خلال ربط عملية الانتاج المحلية بالعالمية.

ان عملية الخصخصة سوف تسهل تنفيذ الاجراءات الخاصة بالاستثمار الاجنبي بالعراق مما يساهم في رفع حركة النمو الاقتصادي وتنوع الانتاجية وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام والاستفادة من حركة راس المال العالمية ، ويزيد من الارتقاء بالمنافسة شرط ان يلعب دور مكمل للادخار والاستثمار المحلي.

الاستنتاجات:

1- تواجه الموازنة العامة تحديات وتداعيات خطيرة نتيجة تقلبات اسعار النفط بعد عام 2003، وهذا يدل على ضعف الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات في الهيكل الانتاجي.

2- هناك العديد من العوامل التي تشكل اداة ضغط على الموازنة حيث يخصص مبالغ ضخمة لدفع الرواتب للقطاع العام ، فضلاً عن دعم البطاقة التموينية واستيراد الطاقة، وشبكة الحماية الاجتماعية والديون والتعويضات الخارجية.

3- التوجه العام نحو زيادة النفقات العامة ، دون وجود توجه حقيقي لدعم المشاريع الانتاجية التي تساهم في تخفيض البطالة في العراق.

4- انتشار الفساد المالي والهدر للموازنة من عام 2003 في كافة مؤسسات الدولة دون توجيها نحو سياسة الاستثمار والتشغيل.

5- انخفاض اسعار النفط عالمياً دفع الاقتصاد العراقي الى فرض سياسة التقشف المالي واللجوء الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبشروط اقتصادية على المدى البعيد.

التوصيات:

1-ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية ولمعالجتها من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي ، والعمل على تنويع الاقتصاد العراقي. يتم ذلك من خلال توجيه الموازنة العامة العراقية نحو الاتجاه الاستثماري ودعم القطاعات الانتاجية ، وبشكل تنسيقي بين باقي المؤسسات العامة لتحقيق هذا الامر.

2-استغلال الموارد الاقتصادية (الطبيعية-البشرية- المالية) بشكل كفوء يمكن ان تساهم في تفعيل مصادر للدخل غير نفطية من شانها تنويع مكونات الناتج القومي الاجمالي ، وتساهم في ايجاد وسائل للتحوط من شانها جعل الموازنة في العراق اكثر استقرار واستقلال من هيمنة احادية موارد الموازنة العامة.

3-اتباع سياسة مالية قادرة على تنويع مصادر الايرادات المالية للدولة، والتوجه نحو زيادة الانفاق الاستثماري وربط النفط بالتنمية من خلال اعداد خطة اقتصادية تخدم المجتمع العراقي.

4-على الدولة محاربة الفساد المالي والاداري بكل اشكاله ، حيث يساهم في الحد من الهدر المالي المستمر للموازنة وتوفير فرص العمل .

5- تفعيل الجهاز الضريبي في العراق حيث يساهم في توفير ايرادات للموازنة العامة، من خلال تنويع مصادر الدخل المحلي، من خلال وضع آليات لزيادة الضرائب والرسوم، ووضع آلية لضبط الانفاق العام، ووضع آلية لزيادة الوعي الضريبي وتثقيف افراد المجتمع كافة.

6-لابد من السعي لتحقيق الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي والابتعاد عن المحاصصة.

7-الاستفادة من خبرات اساتذة جامعة بغداد من ذوي الكفاءة الاقتصادية في اعداد الموازنة للدولة، ودراسة مشكلاتها ووضع الحلول الناجعة لهذه المشاكل.

المصادر والمراجع

1- The Holy Quran, Surat Yusuf, verse: 46-47-48.
2- Majid Abdul Jafar Al-Karkhi, The State Budget: Its Concept, Methods of Preparation & Modern Trends, Dar Al-Kutub Directorate for Printing & Publishing, Baghdad, 1999, P 31.
3- Abdul Karim Hassan Salloum, Mohamed Khaled Mahayni, Article the state Budget between the Preparation, Implementation & Control (A Field Study of the Budget of Iraq), Journal of Administration & Economics / Al-Mustansyriah University, Issue: 64, 2007, P 100.
4- Chaffield, Michael,"Ahistory of Accounting Thoughts", New York 1974, P5.
5- Adel Al-Ali, Public Finance & Financial and Tax Legislation, Dar Al-Hamed for Publishing & Distribution, First Edition, Amman, Jordan, 2003, P 522.
6- Seed Metwally, Accounting Development of the General Budget, Services Sector Using Inflation Analysis Concept, Arab Journal of Management, Amman, Jordan, 1987, P 45.
7- Taher Al-Janabi, Studies in Public Finance, House of Books for Printing & Publishing, Baghdad, 1990, P 271.
8- L. P. AIford & J. R. Bangs, Production Hand Book, New York: Ranald press.
9- Frank Sherwood, The management Approach to Budgeting, Brussels: International Institute for Administrative sciences, 1959, P 9.
10- A.E.Buck, The Budget in Governments for You day, New York: The Macmillan Co., 1954, P 83.
11- Aarom Wildavsky, The politics of The Budgetary Process, Boston: Little Brown Co. 1964 P 1-5.
12- Ali Mohamed Hussein, A Comparative Analysis of the Methods of Managing the General Budget in the Context of Control and Performance Balancing in the UAE, Scientific Journal of Economics & Commerce, Faculty of Commerce / Ain Shams University, No. 2, 1993, P 12.
13- Noureddine Hormuz, Yousef Mahmoud, & Zulfiqar Abboud, Military Wars in the Arab Mashreq Region & Their Role in Economic Instability, Tishreen University Journal for Studies & Scientific Research, No. 2, Syria, 2007, P 1.
14- Sarmad Abbas Jawad, Diagnosis of Pressure Factors on Modern Public Budgets in Iraq, a Research Submitted to the Ministry of Finance Economic Department, 2007, P 7.
15- Transparency International, Corruption Perceptions Index, published on its website: www.transparency.org
16- Insaf M. Rasheed, & Other, The Effectiveness of the Financial Controlling System & Its Effect on the Financial Corruption in Iraq / Applied Study on Mosul University, AL-Anbar University journal of Economic & Administration Sciences, No. 4, Issue: 8, P 324.

Assessing the Iraqi general budget in light of corruption and fluctuations in oil prices, and their repercussions on unemployment rates after 2003

Mustafa Hameed Kzar

mustafa.hameed.kzar@gmil.com

Published:28/3/2019 Accepted : 21/5/2019 Received :August / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract:

The researcher highlighted the general budget in Iraq for the period (2003-2018) facing the challenges of administrative and financial corruption, in addition to the fluctuations in oil prices, the repercussions and many problems suffered and will suffer the Iraqi government in the process of preparing the general budget of the state and weak contribution of the agricultural and industrial sectors and other economic sectors and neglect altogether, oil has become the main supplier in funding Iraq's budget after 2003, and the impact on the unemployment rates in Iraq, which recorded fluctuating rates and then increased during the period (2012-2018) to achieve this, an inductive method was adopted, using theoretical and descriptive analysis.

The decline in oil prices globally has a negative impact on the economy of Iraq after falling to the lowest levels to record the price of a barrel low levels, causing a crisis in the sources of funding for the country, forcing Iraq to resort to the policy of austerity between 2014-2018, Has not been officially approved in the country and continued austerity crisis for the year (2019), and its impact on the simple Iraqi citizen and take a series of austerity measures, including the suspension of appointments in the state departments and scholarships and foreign development courses for state employees due to lack of revenues and budget deficit pay the government. The resort to borrowing from the International Monetary Fund and the World Bank and other countries and economic conditions unfair made the economy of Iraq to the domination of foreign countries and the offer of foreign debt in the long term led to the growing economic problems, including the problem of unemployment through the pressure of expenses with the aggravation of manifestations of economic corruption in all forms in all circles the state and not to benefit from the revenues achieved for the financial budgets of previous years. The researcher proposes to prepare a stable financial budget that guarantees the sovereignty of Iraq through the need to combat corruption and activate non-oil sources in financing the public budget, develop and support other economic sectors, reform the tax system and the role of foreign investment in Iraq on economic terms to achieve public benefit.

Keywords: Budget, Unemployment, Oil Prices.